

غاية المرام في علم الكلام

قلنا أما الأول فمما لا يتجه اذ شرط التخصيص بالإرادة أن تكون مخصصة بالوجود وهذا مما لا يتم بدون ما قيل إنه مميز لها و مخصص وهو دور ممتنع وعلى هذا يظهر امتناع ما قيل به ثانيا فإنه كيف يتصور أن يكون كل واحد من أقسام الإرادة مخصصا للآخر وهو إنما يكون مخصصا لغيره بعد القول بتخصصه وهو أيضا دور محال كيف وأن ذلك يفضى إلى إثبات صفات لنفس واجب الوجود خارجة عنها ليست من الصفات النفسية من غير دليل عقلى ولا نص شرعى وهو محال وهذه المحالات كلها إنما لزمتم من فرض كون الصفة الإرادية متكثرة .

كيف وأن الطريق الموصول إلى ثبوت صفة الإرادة إنما هو كون الكائنات وذلك إنما يدل على أنه لا بد من إرادة يكون بها التخصيص والقول بتعددتها مما يزيد على القول الواجب من غير دليل فإنه لا مانع من أن تكون الإرادة واحدة والمتعلقات متعددة وذلك على نحو تعلق الشمس بما قابلها واستضاء بها فإنه وإن كان متعدددا لا يوجب تعددها في نفسها وإن أوجب تعدد متعلقاتها على ما لا يخفى وهذا هو الأقرب إلى الإنصاف والأبعد عن الاعتساف من جهة أن العقل قد دل على وجود اصل الإرادة فالقول بنفيها تقصير والقول بتكثيرها إفراط وكل خارج عن حوزة الاحتياط .

ولعمري إن من رام نفي التكثر من صفة الإرادة أو غيرها من الصفات بغير ما سلكناه لم يجد فيه كلاما محصلا .

فإن قيل قولكم إن ما وقع به التعدد والاختلاف إن كان خارجا عن حقيقة صفة الإرادة فلزم إثبات صفات للذات خارجا عن اصل الإرادة فإنما يستقيم أن لو لم يصح التغاير بين الذوات إلا باعتبار صفات وجودية وامور حقيقة وما المانع